المؤتمر الدولي للغة العربية وآدابها بمكة المكرمة ـ فندق هيلتون مكة للمؤتمرات
خلال الفترة ١٣ـ١٥ جمادى الآخرة ١٤٤١ هـ

نظريّة العامل في اللغة العربية بين النّحو والصّرف(دراسة في الأسماء والأفعال العاملة)

د. الزُّلال علي محمد علي
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلاميّة – السّودان
zulmajed@gmail.com

ملخص البحث:

هدفت الدّراسة إلى التّعريف بنظريّة العامل في النّحو، وبيان الأبعاد الوظيفيّة لها في التراكيب مما يبين أهمية علم النّحو والإعراب في لغتنا العربية بما لا يدع مجالاً للعابثين بالدعوة إلى التقليل من شأنه، والحطّ من قدره؛ وهو الذي عليه المعوّل في عملية الفهم والإفهام التي ترتبط بإرثنا الحضاري في أمور الشرع والدين.

كما هدف البحث لبيان علاقة علم الصّرف بنظرية العامل من خلال معرفة المشتقات العاملة التي يدرسها طلبة العلم في أبواب الصّرف وقوفاً على البنية الصّرفية، ثمّ يدرسها في باب النحو عاملة وهو بيان لوظيفتها، فنجد من يختلط عليه الأمر إن لم يتبيّن مفهوم الإعمال، والمراد بنظرية العامل في النّحو، فهنا المعوّل على أهل التخصص في هذا العلم ببيان موضوعاته بما يناسب عصرنا الحالي بعيدا عن التعقيدات التي تجعل هذا العلم الشريف مستصعباً على سهولته.

المقدمة:

اللغة العربية هي لغة رسميّة في جميع دول الوطن العربي، وهي تُدرّس بشكل رسمي في الدّول الإسلاميّة، وذلك نتيجةً لانتشار الإسلام، فهي أكثر اللغات الساميّة من حيث عدد المتحدثين، وللغة العربية أهميّة قصوى لدى المسلمين، فهي لغة القرآن الكريم، ولا تتمّ الصلاة (وعبادات أخرى) في الإسلام إلّا بإتقان بعض كلمات هذه اللغة. وهنا نشير إلى أنَّ وضع القواعد العربية جاء متأخراً، ليحفظ تراكيبها، ومعانيها، وأفكارها من التحريف والفساد. وتوضح لنا نشأة النّحو العربي أنّ دراسته لم تكن غاية في ذاتها، وإنما وسيلة لتقويم اللسان، وعصمة الأسلوب من اللحن والخطأ، أي أنَّ القواعد تقوم بوظيفة وهي استخدام اللغة.

النّحو يُصلِح من لسان الألكَنِ والمرء تعظمه إذا لم يَلْحَنِ

وإذا طلبتَ من العلوم أجلَّها فأجَلُّها نَفْعاً مُقيمُ الألسُنِ[1]

وتركيب الكلام وهو ضمّ كلمة إلى أخرى بحيث ينعقد بينهما الإسناد المستقل، وهو الذي يفيد أنّ مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنها نحو:

العلم نافعٌ- وما الجهل نافعٌ.

والكلام المفيد يتألَّف من جُمل، والجملة تتألَّف من كلمات، والكلمة إما أن تكون فعلاً أو اسمًا أو حرفًا، والحرف: على ضربين: حرف مبنى، وهي حروف الهجاء العربية: وهي الأبجدية أو الهجائية أ، ب، ت، ث. وحرف معنى ويُستخدَم للربط بين الأفعال والأسماء، (وتُسمَّى حروف المعاني).

أمّا الفعل: فهو يُقسَّم من حيث الزّمان إلى: ماض، ومضارع، وأمر.

والاسم: ما دلَّ على اسم إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد.

أقلّ ما يتركّب منه الكلام: من اسمين حقيقةً. نحو: الدّينُ المعاملةُ. (جملة اسمية) وعوامل الجملة الأسمية هي عوامل معنويّة، وهي ليست مجال هذه الورقة البحثيّة.

أو من فعل واسم نحو: حضر الطالبُ. (جملة فعلية)، وهي المعنيّة بهذه الدّراسة لمعرفة العامل والذي هو بالأصل الفعل أو ما ينوب عنه من المشتقات الصّرفية من الأسماء.

والكلام عند النّحويين هو اللفظ المركّب المفيد بالوضع العربي فائدةً يَحسن السكوت عليها؛ والمراد بالمفيد ما أفاد فائدة تامّة يحسن سكوت كل من المتكلّم والسامع عليها -بالوضع أي بالقصد، وهو أن يقصد المتكلّم بما يلفظ به مما وضعته العرب إفادة السامع-فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النّحوي، وحيث انتفت كلها أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النّحوي. وقواعد النّحو هي قواعد تُعلِّمنا نُطْق الكلام المفيد دون خطأ.

---

(1) الأبيات لإبراهيم بن خلف البهراني-العقد الفريد ج٢ لأحمد بن عبدربه الأندلسي-تحقيق دكتور محمد قميحة—ط أولى-١٩٨٣دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان- صفحة ٤٧٩

أهميّة الدّراسة:

صار الضعف في النّحو ظاهرة بادية على كثير من الطلاب، والكثيرون منهم زهدوا في علم العربية وخاصّة الجانب الإعرابي، مهملين الجانب المهمّ وهو الجانب التطبيقي فيه لعدم معرفتهم بقوانينه وأحكامه، ولا يرون فيه إلّا علماً صعب المنال.

إلى جانب أهميّة اللغة في حياة المجتمعات؛ فهي جسور للتواصل الذي يقتضي الفهم والإفهام، ولا يتأتّى إلّا بمعرفة بناء الجمل التي بها يتمّ التخاطب، وحاجتنا للغة العربية ماسّة لفهم القرآن والسّنه.

فالنّحو علم قواعده ثابتة لا تتغيّر، وهذه القواعد لابدّ فيها من التلقّي ممن لهم الخبرة من أهل التخصص -شأنها شأن علم التجويد-لأنّ هذه الضوابط، موجودة في كتب النّحو، ولكن يصعب على طالب العلم فهمها وإتقانها مالم تفسّر له فهو بحقّ العلم السهل الممتنع، كما هو الحال في نظريّة العامل وصياغة الأسماء المشتقّة صرفا ثمّ إسناد وظائف لها نحواً. فمعرفة ذلك تحتاج إلى معرفة قواعد النّحو من جهة وإلى فهمها وتطبيقها من جهة أخرى.

وبناء الجمل في حقيقته وقوف على المكوّنات الأساسيّة للتراكيب والأساليب التي تؤدي بها، وبالتالي هو وقوف على إعراب هذه التراكيب، ومعرفة معانيها التي تؤدَي بطرق مختلفة حسبما يقتضيه الموقف الكلامي وما يتطلّبه.

أهداف الدّراسة:

التّعريف بنظريّة العامل في النّحو، وإزالة الخلط الذي يحدث لدى طلبة العلم عند دراسة بعض المشتقات العاملة في علم الصّرف من حيث صياغة أبنيتها، ثمّ دراستها وهي عاملة في علم النّحو بمعرفة وظائفها في الجملة.

أسئلة البحث:

نتوقع أن يتمّ بمناقشة هذا الموضوع الإجابة عن التالي:

- ماهي نظريّة العامل في النّحو العربي؟
- ما هو ا لعامل وما هو عمله؟
- ما علاقة علم الصّرف بنظريّة العامل؟
- ماهي المشتقات العاملة؟

الدّراسات السابقة:

كان الوقوف على موضوع الدّراسة من كتب النحاة قديمها وحديثها، وجاء التعمّق فيه من دراسة للدكتور حمزة مصطفى: نظريّة العامل في النّحو العربي دراسة تأصيليّة وتركيبيّة، بيّن فيها بداية الاهتمام بالعامل عند النحاة وأنّ سيبويه كان شغوفاً برصد العوامل وأثرها في تقسيمه لأبواب كتابه ، ومن جاء بعده من النحاة لم يبعد عن منهجه فكلهم عيال على كتابه، كما فعل السكاكي في تقسيم كتابه (مفتاح العلوم)،والزمخشري في كتابه (الانموذج في النحو) وغيرهم .ثمّ تناول ما جرّته من خلافات بين علماء النحو حولها حتى صارت قضايا الإعمال من أكثر مواضع الخلاف

بينهم كخلاف البصرة والكوفة حول العامل في ركني الجملة الاسميّة باعتباره عاملاً معنوياً، كما عرض رأي المطالبين بإلغاء نظرية العامل وعلى رأسهم ابن مضاء القرطبي وردّ عبد القاهر الجرجاني عليهم بكتابه: العوامل المائة.

وكذلك من الدّراسات التي كان لها اتصال بموضوع البحث دراسة لمحمد حرّاث من الجزائر حول العامل وتطبيقاته عند ابن مضاء القرطبي والذي تناول فيها التعريف بنظرية العامل عند النحاة ومخالفة ابن مضاء القرطبي لهم ومحاولته استحداث آراء خاصّة به لحل إشكال بعض أبواب النحو كبابي: التنازع والاشتغال، والنصب على نزع الخافض، ثمّ كانت الإفادة من الدراسات الحديثة الداعية إلى إصلاح النحو بحيث يواكب عصر العولمة والمعرفة المتطورة بما لا يسلبه روحه فهو روح اللغة العربية.

المنهج المتبع:

وصفي تحليلي: لما جمع حول النظريّة من آراء المتقدّمين والمحدثين من النّحاة.

خطة البحث:

قام البحث على: مقدمة وثلاثة فصول ثمّ الخاتمة والتوصيات.

الفصل الأول: علم الصرف وعلم النحو وارتباطهما بنظريّة العامل

تمهيد عن العلاقة بين علمي الصرف والنحو

البحث الأول: مفهوم الإعمال ونظريّة العامل

البحث الثاني: نظريّة العامل بين الرفض والقبول

الفصل الثاني: عمل الفعل: وتحته:

- عمل الأفعال المتصرّفة
- عمل الأفعال الجامدة
- عمل الأفعال الناقصة

الفصل الثالث: عمل المشتقّات: وتحته:

- عمل اسم الفاعل والمفعول
- عمل الصفة المشبهة.
- عمل المصدر
- عمل أسماء الأفعال.

الخاتمة والتوصيات.

مراجع البحث.

الفصل الأول: علم الصّرف وعلم النّحو وارتباط نظريّة العامل بهما

تمهيد:

علم النّحو والإعراب: جاء في لسان العرب[1]: النّحو: إعراب الكلام العربي.

والنّحو: القصد والطريق. ونحو العربية إنّما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعرابه وغيره، كالتثنية والجمع والتصغير والتكبير والإضافة والنسب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم. أو إن شذّ بعضهم عنها ردّ إليها.

وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك قصدت قصداً. ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم.

أمّا في الاصطلاح فهو: قواعد يعرف بها أحوال أواخر الكلمات العربية التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء وما يشبههما.

ونجد أنّ سيبويه قد عرض لهذا الباب تحت عنوان: هذا مجاري أواخر الكلم من العربية، فبيّن أنّ وجوه الإعراب تجري على ثمانية مجار هي: النصب والجر والرفع والجزم في الإعراب والفتح، الضمّ، الكسر، الوقف في البناء. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ــوكذا الرفع والضم، ثمّ الجزم والوقف. وقد ذكر ابن فارس[2]الإعراب ، وجعله الأصل في التفريق بين المعاني المتكافئة ، إذ يعرّفه بأنّه : هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ،وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد.

وقد ذكر محمد الانطاكي[3]أنّ الإعراب به تميّز المعاني، ويوقف علي أغراض المتكلّمين فقال: (وذلك أنّ قائلاً لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب أو: (ضرب عمر زيد) غير معرب لم يوقف علي مراده فإن قال: (ما أحسن زيداً) أو(ما أحسن زيد) أو (ما أحسن زيد) أبان الإعراب عن المعني الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني. وقد وجد الإعراب في القرآن، والسنّة المطهرة مما سهّل فهم الكثير من المعاني المرادة، والتي لولا الإعراب لا لتبست على الأفهام.

ودلّل على حديثه عن الإعراب بما يؤيّد ذلك من الشواهد القرآنية ومنه: قوله تعالي: (**إنّما يخشي اللهَ من عباده العلماءُ**)[4] وقوله تعالي: (**إنّ الله برئ من المشركين ورسولُه**)[5] وقوله تعالي (**وإذ ابتلي إبراهيم ربُه بكلمات**)[6]. وذكر أنّ مواقع الكلمات في هذه الآيات لا يمكن أن تكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها صحيحاً يضاف إلى ذلك شهادة القرآن نفسه

---

(١) ابن منظور ـ لسان العرب- مادة (نحا). لاطا .لاتا ـــ دار صادر ـــ بيروت

(٢) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها- حققّه وقدّم له مصطفي الشويمي ـ مؤسسة بدران ـ بيروت ـ لاطا ١٣٨٣هـ ـ ص٧٧.

(٣) انظر دراسات في فقه اللغة ـ محمد الأنطاكي- دار الشرق العربي ـ بيروت ـ ط الرابعة ـ لاتا ـ ص٢٥٠.

(٤) سورة فاطر ـ ايه رقم (٢٨).

(٥) سورة التوبة ـ ايه رقم (٣).

(٦) سورة البقرة ـ اية رقم (١٢٤).

في قوله تعالى: (**وهذا لسان عربي مبين**)[٨]. وقد كان الإعراب في القرآن مما وصل إلينا عن طرق التواتر. كما وصل الحديث الشريف معرباً أيضاً عن طريق رواته الذين حرصوا علي نقله بضبط وأمانة.[٩]

وعن قيمة هذه الحركات في التفريق بين المعاني يقول مازن مبارك[١٠] متسائلاً : كيف يمكن التفريق بين (ما أحسن زيداً) في التعجب، و(ما أحسن زيد) في النفي ،(ما أحسن زيد) في الاستفهام ،ونحن لم نر في التراكيب الثلاثة شيئاً قد تغيّر سوى حركة الحرف الأخير في كل من الكلمتين. ويجيب عن ذلك بأنّ: الحركات في لغة العرب أصوات قصيرة تقع على الحروف المتفرّقة بين معاني الكلمات، فمنها ما يثبت على حرفه فيكون حركة بناء، ومنها ما يلحق الآخر ويبّدل وظيفة الكلمة النّحويّة في الجملة فيكون إعراباً، ثمّ يقسّم هذه الحركات في اللغة إلى قسمين:

- قسم يدخل في بنية الكلمة لا يتحول ولا يتبدّل كحركة (الجيم) في (جعفر، وجميل) وكحركة (الراء) في (فرح) وحركة أواخر المبنيات وهي حركات المباني.
- قسم ينفصل عن الكلمة يدخل عليها ويتحوّل عنها ويتبدّل تبعاً للوظيفة النّحويّة للكلمة في الجملة كحركة الدال (حضر زيدٌ، كتاب زيدٍ) فهذه الحركات الإعرابية وهي حركات المعاني فيما يراه أنّها ميّزة للغة العربية، وضرب من ضروب الإيجاز، إذ يُدلّ بالحركة علي معني جديد غير معني المادة اللغويّة للكلمة ،وغير معني القالب الصّرفي لها وهو معناها أو وظيفتها النّحويّة كالفاعليّة او المفعوليّة، وعلي هذا فإنّ النّحو هو علم أصول تعرف بها أحوال أواخر الكلم من جهة البناء في حين أنّ الإعراب هو: معرفة كيفية تحريك الكلمة في أواخرها. وعن طريقه تُعرف الصّلة بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة. وإذا كانت اللغة في حقيقتها مجموعة من العلاقات بين الألفاظ والتي تحوي كثيرا من المعاني التي لا تنجلّي إلا بالنّحو الذي يبيّن سلامة التركيب وبالتالي صحة المعاني، فإنّ النّحو بهذا يعداً اساساً في اللغة أيّا كانت.

وعن العلاقة بين الإعراب والنّحو يقول سميح عاطف الزين[١١] والإعراب عندما يذكر لابدّ أن يصاحبه ذكر النّحو فهما قسمان لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، ومهما تعدّدت الآراء فإنّ النّحو قسمان: قسم مصطلحات أو تسميات، تضاف إليها أحكام خاصّة كتسمية الفاعل والمفعول والمبني والمعرب .... الخ، وقسم فهم وتمييز. فالأول يمكن أن يسمي (النّحو) والذي هو استظهار المصطلحات أو التسميات. والثاني هو(الإعراب) الذي هو التطبيق من حيث فهم وتمييز كل لفظة في مقامها، وإن كان علم النّحو عند الإطلاق يشملهما معاً.

أمّا عن علم الصّرف:

---

٨) سورة النحل ـ اية رقم (١٠٣).

٩) انظر دراسات في فقه اللغة المرجع السابق ـ ص٢٥٤.

١٠) نحو وعي لغوي- د.مازن مبارك ط الثانية ١٤٠٦ هـ ـ١٩٨٦م ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان ـ ص٨٠ـ ٨٤.

١١) انظر: الإعراب في القرآن ـ سميح عاطف الزين -دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ـ ط الأولى ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ـ ص٦٦.

ويسمى التّصريف فيعرّف بأنّه: علم يبحث فيه أحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وأعلال وشبه ذلك، ولا يتعلّق إلا بالأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرّفة.

ويستعمل اسما علماً في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة وما يعرض لآخرها مما ليس بأعراب ولا بناء كالوقف والإدغام والتقاء الساكنين، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وحذف وإبدال، وإدغام، وابتداء، وإمالة [١٢]

وموضوع علم الصّرف الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرّفة، أما الحروف فلا تدخل في ذلك لأنّها مجهولة الأصل. كما أنّه لا يدخل الأسماء المبنيّة كالضمائر وأسماء الأفعال الجامدة.

وفائدته: ضبط الصيغ وبه يدفع اللحن في نطق الكلمات[١٣]

وقد أوضح ابن عصفور أهمية هذا العلم وأنّه كان ينبغي أن يقدّم علم التصريف على غيره من العلوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. ومعرفة الشيء نفسه قبل أن يتركّب ينبغي أن تكون مقدّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلا أنّه أُخر للطفه ودقته فجعل ما تقدّم عليه من ذكر العوامل توطئة له.

والصّلة بين النّحو والصّرف واضحة في كتب القدماء وإن جاء الصّرف متأخراً في تناولهم لموضوعاته رغم أهميته حيث إنّ موضوعه هو أبنية الكلمات وأمّا النّحو فموضوعه هو أواخر الكلمات، أو أحوالها الإعرابية [١٤]

وأمّا المحدثون فإنّهم يقررون أنّ موضوعات العلمين متشابكة، فلا تكاد تستغلّ قاعدة من قواعد هذين العلمين بنفسها دون أن يكون للعلم الآخر صلة بها، وضربوا لذلك مثلاً بباب النائب عن الفاعل: فإنّ تغيير الفعل عند بناءه للمجهول مبحث من مباحث الصّرف، في حين أنّ معرفة ما يصحّ نيابته عن الفاعل بعد حذفه مبحث من مباحث النّحو ولذلك فالرأي المعتمد في هذا الأمر هو أن يعدّ الصّرف مقدمة للنّحو أو خطوة تمهيدية له. [١٥]

المبحث الأول: مفهوم الإعمال ونظريّة العامل:

وما موضوع دراستنا الحالية ببعيد عن هذا الفهم، فدراسة صياغة المشتقات العاملة يختصّ بها علم الصّرف، أما وظائفها في الإعمال فهي من شأن علم النّحو، وهذه النقطة من المقاصد الأساسية التي قام هذا البحث ببيانها.

أقسام الكلمة التي لها عمل:

أقسام الكلمة في اللغة العربية: عند سيبويه[١٦]: هذا باب ما الكلم؛ ذلك أنّه لما أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة وهي: الاسم، والفعل، والحرف ،فجاء بما يخصّ الجمع؛ وهو الكلم.

---

٢ () انظر شرح شافية ابن الحاجب-رضي الدين محمد ابن الحسن الإستراباذي - مع شرح شواهده – محمد نور الحسن- محمد الزفزاف -محمد محي الدين عبدالحميد لا ط ١٩٨٢ ص٦-٧ دار الكتب العلمية بيروت لبنان

٣ () المغني في تصريف الأفعال-محمد عبدالخالق عضيمة- - دار الحديث –مصر-لا طبعة لا تاريخ-ص ٣١

٤ () انظر الممتع في التصريف ج ١ – ابن عصفور – تحقيق د. فخر الدين قباوة – طبعة أولى ١٩٨١-لبنان-بيروت-دار المعرفة ص ٣

٥ () انظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية د. سليمان ياقوت، ط ١٩٨٥م. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية – ص ٧٥ .

٦ () الكتاب ج١- سيبويه- تحقيق وشرح عبد السلام هارون-ط٣-١٩٨٨ص١٢

والحرف على ضربين: حرف مبنىً وهي حروف الهجاء العربية، وحرف معنىً ويُستخدَم للربط بين الأفعال والأسماء، (وتُسمَّى حروف المعاني) وهي قسمان: عامل وعاطل، فالعامل:

ما يحدث إعراباً أي تغييراً في آخر غيره من الكلمات حروف الجرّ، نواصب المضارع، وجوازم المضارع بنوعيها؛ ما يجزم فعلاً واحداً، و(إذ، وإذما) مما يجزم فعلين من جوازم المضارع وبقيتها هي أسماء، والأحرف المشبهة بالفعل (التي تنصب الاسم ترفع الخبر)، ولا النافية للجنس والمشبهات بليس في العمل (ما،لا، لات، وإن).

أمّا الحروف العاطلة وتسمى أيضاً غير العاملة فهي: ما لا يحدث إعراباً أي تغييراً في آخر غيره من الكلمات مثل: هل وهلّا، ونعم ولولا وغيرها.[١٧]

فالحروف منها العاطل ومنها العامل وكذا الأسماء إذ الأصل في العمل للفعل من أجزاء الكلمة وما شابهه من الأسماء عمل عمله بشروط، مما سيرد تفصيله -بعون الله-وقد قصرنا حديثنا عن العوامل في هذه الورقة البحثية على الأفعال والأسماء المشتقة العاملة، أمّا الحروف فلعلنا نفردها ببحث بعون الله.

وذكر أبو علي الفارسي[١٨] في تعريف الجملة تحت عنوان: هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة وكان كلاما مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجُمل: اعلم أنّ الاسم يأتلف مع الاسم فيكون منهما كلام، وذلك نحو: زيد أخوك. وعمرو ذاهب. والفعل مع الاسم: قام زيد، وذهب عمرو. ويدخل الحرف على كل ما مرّ من هاتين الجملتين، فيكون كلاماً، وذلك نحو زيد أخوك. وإنّ زيداً أخوك. وما عمرو منطلقاً.

وعلى نفس النهج جاء رأي تلميذه ابن جنّي[١٩] الذي يقول: أمّا الكلام فكل لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النّحويون الجُمل: نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرُب سعيد، وفي الدار أبوك، فكلّ لفظ استقلّ بنفسه وجنّيت ثمرة معناه فهو كلام. وعلى ذلك فابن جنّي واستاذه يقرنان بين الجمل والكلام، ولا يريان فارقاً بينهما.

فالكلام جنس وهو عبارة عن الجُمل المفيدة وأنواعه على ذلك الجملة الاسمية، والفعلية. ويصدق اطلاقه عليها.

أمّا ابن الحاجب[٢٠] فيفرّق بين الكلام والجملة. فالجملة عنده، ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا. كالجملة التي هي خبر مبتدأ او الجمل الشرطية والقسميّة، أمّا الكلام فيعرّفه على أنّه (ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس).

ووافقه الرأي صاحب المغني[٢١] فهو يعرّف الجملة بأنّها: عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد) والمبتدأ والخبر كـ(زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو : (ضرب اللص) و(أقام الزيدان) و(كان زيد قائماً) و(ظننته قائماً) .ويفرّق بينها

١٧() جامع الدروس العربية-اج٣-الشيخ مصطفى الغلاييني-دار الحديث- القاهرة-لا طبعة- ١٤٢٦ /٢٠٠٥-ص٦١٩

١٨() المسائل العسكرية ـــ تحقيق ودراسة محمد الشاطر أحمد - مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر -ط الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م - ص ١٠٤.

١٩() الخصائص ج١ـ تحقيق محمد علي النجار ـــ دار الهدي للطباعة والنشر ـ بيروت لبنان ـــ لاطا. لاتا ـ ص ١٧.

(٢٠) الكافية في النحو-ابن الحاجب شرح الاستراباذي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ـ لاطا ـ ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م ـ ص٨٧.

٢١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ابن هشام الانصاري ـ ـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـــ المكتبة العصرية للطباعة والنشر ـ صيدا بيروت ـ لاطا ١٤١١هـ ـ١٩٩١م ـ ج٢ـ ص٤٣.

وبين الكلام الذي عنده هو : القول المفيد ،وبالمفيد : ما دلّ علي معني يحسن السكوت عليه. وعلى هذا يقول وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: (ويسمي جملة) والصواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصّلة وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

وفي همع الهوامع[٢١] نجد أنّ: حدّ الجملة هو القول المركّب، ثم اختار الترادف. قال: لانّا نعلم بالضرورة أنّ كل مركّب لا يُطلق عليه الجملة. واما إطلاق الجملة على الواقعة شرطاً أو جواباً، أو صلة، فإطلاق مجازي؛ لأنّ كلاً منها كان جملة قبلُ. فأطلقت عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً إلى أنّهم كانوا كذلك.

وفي الأشباه والنظائر في النّحو[٢٢] جاء الحديث عن الكلام والجملة على ما ذهب إليه ابن جنّي وأستاذه وصاحب المفصّل: قال الشيخ محبّ الدين ناظر الجيش: والذي يقتضيه كلام النّحاة تساوي الكلام والجملة في الدّلالة، يعني كل ما صدق أحدهما صدق الآخر، فليس بينهما عموم وخصوص، وأمّا إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي وعلى ذلك والكلام عند اللغويين هو القول وما كان مكتفياً بنفسه في أداء المراد منه، أي المفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

وأقلّ ما يتركّب منه الكلام من اسمين حقيقةً. نحو: الدّينُ المعاملةُ. فهي (جملة اسمية): أي التي تصدرها اسم كـــ(زيد قائم) و(هيهات العقيق) و(قائم الزيدان) ، وعوامل الجملة الأسمية هي عوامل معنويّة، وهي ليست مجال هذه الورقة البحثية.

أو فعل واسم: وهى الجملة الفعلية والتي تصدّرها فعل كـ(قام زيد)، و(ضرب اللص)، و(كان زيد قائماً) ،(ظننته قائماً) و(يقوم زيد)، و(قم).وهي ما خصصناه بهذه الورقة لمعرفة نظريّة العامل من خلاله، وهنا نقف لمعرفة المراد بالعمل أو ما يسمى في النّحو العربي بنظريّة العامل التي تتعلّق بالتأثيرات داخل التراكيب فالكلمات متى ما انتظمت في جمل الكلام فمنها ما يؤثّر فيما يليه، ومنها ما يؤثّر فيه ما قبله؛ بحيث يحدث الأثر الإعرابي من رفع ونصب وجر وجزم من الأحكام الأعرابية، أي أنّ هناك عامل ومعمول وعمل.

فالعامل هو: ما يحدث تغييراً في غيره. أو هو ما أوجب أن يكون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا.

والمعمول: ما وجد فيه أثر العامل لفظا أو تقديرا أو محلاً. والعمل هو الإعراب.

فنظريّة العامل يُراد بها ما تواتره النحاة من أنّ الكلام يؤثّر بعضه في بعض من حيث التركيب، وهي عندهم أساس تفسير الإعراب. وقد اصطلح النحاة على أنّ الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها كانت عاملة فيه، وإن كانت مطلوبة من غيرها كانت معمولة له. وهي أوسع نظريّة في النّحو العربي لأنّها تستغرق النّحو وتواكبه في كل قضاياه ،وأبحاثه ،

٢٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع -جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت لبنان ـ عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني ـ ج١ـ .لاط. لاتا. ص١٣

٢٣) الأشباه والنظائر في النحو- السيوطي ـ طبعةدار الكتب العلمية بيروت لبنان ـ ط الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م ـ ج٢ـ ص٢١٤.

فهي الروح السّارية في جميع المباحث النّحويّة، وادراكها لابدّ منه للناظر في النّحو العربي ليصل إلى المعاني المرادة خاصّة في ظلّ القضايا الخلافيّة التي كانت سمة من سمات علم النّحو، والتي احتلّت قضايا الإعمال فيها موقعاً بارزاً فأتى زمان على النحاة قاسوا فيه استيعاب بعضهم بما يلمّ به من مشكلات الإعمال كما في المسألة الزنبوريّة* [٢٤] التي امتحن فيها الكسائي سيبويه؛ والتي المحك فيها بتوجيه الضمير ومرده إلى العامل وما يوجبه من رفع أو نصب[٢٥].

وفكرة العامل قديمة في ميدان البحث النّحوي فقد بدأها عبد الله بن ابي إسحاق وتلاه الخليل وأنهج سبيلها سيبويه[٢٦] ولعلّ أوضح ظهور لها كان عقب الإصلاح اللغوي الذي قام به أبو الأسود الدؤلي؛ ولا يتصور أن يوضع هذا الإصلاح دون أن يثير كثيراً من التساؤلات ثمّ التفكير في الإجابة عنها مع ذكر الأسباب والمبررات، وإن بدأ ذلك بصورة فطرية ساذجة ثمّ تطوّر مع خلاف الرأي بين البصريين والكوفيين، مما أكسب هذه الظاهرة الدّعم والحرص عليها. وتستمر ظاهرة التعليل حتى تأخذ لها حيّزا ملحوظاً لدي بعض اللغويين السابقين علي سيبويه مما نجده عند عبد الله بن اسحاق الحضرمي وتعرضه للشاعر الفرزدق فيما رفعه أو نصبه متسائلاً عن وجه الرفع والنصب التي يعللها البعض بضرورات الشعر، والتي لم تكن لتقنع أمثال ابن أسحاق من النّحويين. ثمّ كان دور الخليل بن أحمد الذي استنبط من علل النّحو ما لم يستنبطه أحد، وغيرهم.

والبحث في الأسباب والعلل وراءها، والكشف عنها ازداد بشكل ملحوظ في القرن الثالث والرابع والخامس من الهجرة: وذلك لسببين:

- يأس العلماء بعد سيبويه من الوصول إلى جديد في موضوع النّحو.
- اتساع نطاق الدّراسة المنطقية والمباحث الفلسفيّة، ومحاولة المثقفين أن يظهروا بمظهر العارفين بالفلسفة الإغريقيّة وتطبيق حدودها وقوانينها على معارفهم كلٌّ في ميدان تخصصه، المتكلّمون والفقهاء واللغويون ...وهكذا. أُحلت الدّراسة التعليليّة في النّحو محلّ الدّراسة الموضوعيّة الوصفيّة، وغزت المصطلحات المنطقيّة والفلسفيّة ميدان النّحو، وتحوّلت مباحثة إلى ما يشبه القضايا التجريدية، حتى كادت المادة اللغويّة والنّحويّة تختفي في غمرة هذه التعليلات والمناقشات والخلافات والتجريدات.

وإذا كان الإعراب يرتبط أساسا بالحركات فإنّ التساؤل عن علّة حركات الإعراب يبدو طبيعيا، لأنّ بداية الخطأ في الكلام اتصلت بظاهرة الإعراب، ولذلك هيمن التعليل لهذه الحركات الإعرابية، ومحاولة وضع قوانين للالتزام بها على التفكير النّحوي العربي وهي غاية تطبيقيّة تعليميّة. ولكن هذا التفكير اتخذ بعد ذلك على يد الخليل صورة النظريّة العلميّة المختلطة بنماذج بما له من صلة بأصوله. إلى ثلاث أضرب:

- العلل التعليميّة.

٢٤) *كنت أظنّ أنّ العقرب أشد لسعة من الذنبور فإذا هو إياها: باعتبار الموضع للنصب، بينما رأى سيبويه والبصريون أنّه موضع رفع: فإذا هو هي.

٢٥ نظرية العامل في النحو العربي-دراسة تأصيلية وتركيبية-د/ مصطفى حمزة-ط أولى١٤٢٥-٢٠٠٤-جميع الحقوق محفوظة-رفع عبد الرحمن النجدي-ص٣-١٤

٢٦ العامل وتطبيقاته عند ابن مضاء القرطبي -أ. محمّد حرّاث-جامعة تيزي وزو-الجزائر –ص٣٧

- العلل القياسيّة.
- العلل الجدليّة النظريّة.

فأمّا التعليميّة فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع ـ نحن ولا غيرنا ـ كل كلامها منها لفظاً وإنّما سمعنا فقسنا عليه نظيرة، مثال ذلك لما سمع: (قام زيد فهو قائم) و (ركب زيد فهو راكب) عرفنا اسم الفاعل فقلنا: (ذهب فهو ذاهب) و(أكل فهو آكل).

فمن هذا النوع من العلل قولنا: (إنّ زيداً قائم) فإن قيل بمَ نصبت زيداً؟ قلنا: بإنّ لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك (قام زيد) فإن قيل: لمَ رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، وهذا وما أشبه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.

أمّا العلة القياسية: فأن يقال نصبت زيداً بإنّ، في قوله: (إنّ زيداً قائم) ولمَ وجب أن تنصب إنّ الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحُملت عليه، فأعمُلت إعماله لما ضارعته.

أمّا العلّة الجدليّة: فهي كلّ ما يتصل في مثل باب إنّ من حيث شبهها بالأفعال في العمل. وهكذا مما كان فيه من سيطرة المنطقيّة للعلوم فإنّ هذه المباحث في عصرنا اليوم مما لا يخدم غرضا بل تشكّل صعوبة على دراسة اللغة.[٢٧]

أما ذكر الخليل لنظريّة العامل فقد أشار إليه سيبويه-وهو قد أخذ عنه العلم-في باب الحروف التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده (زعم الخليل أنّها عملت عملين الرفع والنصب كما عملت كان وأخواتها الرفع والنصب).

أمّا عمل سيبويه في الكتاب –والذي كلّ العلماء بعده عيال عليه-ففيه تقسيم وترتيب أبواب النّحو، وجمع عناصر الباب النّحوي الواحد، واستحداث أبواب خاصّة لحلّ إشكال إعمالي كبابي التنازع والاشتغال، والنصب على نزع الخافض.[٢٨]

(ومعلوم أنّ فنظريّة العامل تمتدّ جذورها إلى عند الشيوخ الأوائل ، وهي في كتاب سيبويه عند حديثه عن مجاري أواخر الكلم من العربية فقد ذكر العامل)[٢٩]كما ذكر ابن جنّي نظريّة العامل في معرض التيسير على المتعلّمين للعربية فبيّن العامل وتقسيماته إلى لفظي ومعنوي لبيان أنّ بعض العمل يأتي بلفظ، وبعضه يأتي بغير لفظ، فالعمل المترتب على ذلك من رفع ونصب وغيرها إنّما هو من فعل المتكلّم بحسب ما تعارفت عليه الجماعة اللغويّة، واتخذته منهجاً لتعبيرها والإبانة عمّا في نفسها؛ وإنما قالوا لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم على اللفظ[٣٠]

وعند عبد القاهر الجرجاني يقول عن نظم الكلم وترتيبه: (ولا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلُق بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك، وهو مالا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس...أن تعمد إلى اسم

---

٢٧) حسن عون ـ تطوّر الدّرس النّحوي ـ معهد البحوث والدّراسات الإسلاميّة ـ قسم البحوث والدّراسات الأدبية واللغوية ١٩٧٠م- ص ٧١ ـ ٧٣.

٢٨) انظر: الكتاب ج٢-ص٣١-مرجع سابق ومصطفى حمزة -ص١٥٢و١٦٢-مرجع سابق.

٢٩) الكتاب ج١- ص ١٣- مرجع سابق ، والعوامل المائة العوامل المائة النحويّة في أصول علم العربية- عبد القاهر الجرجاني-شرح خالد الأزهري- تحقيق وتعليق البدراوي زهران - ط الثانية ١٩٨٨-دار المعارف - ص٥.

٣٠) الخصائص ج١ ص١٨أو٤٨- مرجع سابق

فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تجئ باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة، أو حالاً أو تمييزاً...الخ)[٣١] فالعامل والمعمول هي مضامّة الترتيب الخاصّ، والعمل هو الإعراب الذي جاء نتيجة لعمل العامل في المعمول؛ أي نتيجة الترتيب الخاصّ، والإعراب هذا يكون في الاسم المتمكّن والفعل المضارع، وإعراب الاسم على الرفع والنصب والجر.[٣٢]

ونظريّة العامل عند عبد القاهر الجرجاني لها ثلاثة أبعاد: عامل، معمول، وعمل.

وهو في كتابه العوامل المائة-الذي كان رداً على من زهّدوا في النّحو ورأوه علماً صعباً –ذكر أنّ العوامل مائة كلها لفظية ماعدا اثنتين منها معنويّة، واللفظيّة منها سماعي وهو أغلبها، وقياسي وهي سبعة، إلى غير ذلك من التقسيمات المتبعة بشروح توضيحية هي أقرب إلى الخرائط الذهنيّة في عصرنا مما يسّهل فهمها.

ثمّ في مرحلة ثانية قسّمها إلى:

- الحروف العوامل

-الأفعال العوامل

- الأسماء العوامل.

وفي مرحلة ثالثة جعل العوامل المائة مقسّمة بين مؤثّر ومتأثّر؛ فالعوامل هي المؤثّرة في المعمولات، وهي متأثّرة بدخول العوامل، أما الأثر فهو الحركة الإعرابية تبعاً لنوع العامل أو المؤثّر. فيعدّ بنظريته تلك في البناء اللغوي (نظريته في النّظم) رائداً في الدّراسات اللغويّة البنائية والتي استفاد منها المحدثون من العرب وغيرهم. فالكتاب حقّق فائدة عظيمة لمن أراد تعلّم نحو العربية في وقت ارتفعت فيه أصوات منادية بالتزهيد والحطّ من قدر هذا العلم الشريف[٣٣]

ويشرح لنا البدراوي زهران[٣٤] معني النّحو عند الجرجاني ونظريته في النّحو: الكلام عنده ليس بلفظه ولا بمعناه إنّما هو بدلالته. والعبرة بحسن الدّلالة وتمامها، ويكون ذلك بأن يأتي المعني من الجهة التي هي أصرح لتأديته، وتختار اللفظ الذي هو أخصّ به وأكشف عنه. فالألفاظ يضم بعضها البعض فيعرف بينها علم شريف، وهو علم النّحو الذي هو ترتيب خاص للكلمات داخل جمل، وتراكيب يتبعه إعراب وهو ما سمّاه (النّظم) الذي هو توخّي معاني النّحو فيما بين الكلم من علاقات، وبالنظم تثبت معجزه القرآن، وتلك هي نظريّة عبد القاهر في الإعجاز ونزعته في التجديد في النّحو.

وفي دراسة النّحو فهي تقوم على أبعاد ثلاثة: أولها: دراسة الترتيب الخاصّ للكلمات داخل الجملة وفيه هدفان:

---

٣١) دلائل الأعجاز –عبد القاهر الجرجاني-تحقيق : محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي –مطبعة المنيرة –المكتبة الشاملة-ص٥٥

٣٢) انظر: العوامل المائة -ص٢٣– مرجع سابق

٣٣) المرجع نفسه- ص١١-١٦

٣٤)عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني ـ المفتن في العربية ونحوها ـ البدراوي زهران- دار المعارف بمصر ـ ط الرابعة ١٩٨٧م ـ ص١٦٣ ـ ١٦٤.

أ-هدف المتكلّم.

ب -الترتيب وفق عرف اللغة.

ثانيهاً: الإعراب ويدرس نتيجة لهذا الترتيب فهو تابع له وناتج عنه.

ثالثها: مراعاة هذين الأمرين على مستوى الجملة، والجمل المتتابعة، والفقرة حتى ينتهي النصّ كله.

ولا غناء عن النّحو على الاطلاق بل إنّ وجد أدني خلل في واحده من أحكامه من الإعراب والترتيب الخاصّ، فسد الكلام. فالنّحو ضروري للفهم والإفهام.

وعلي ذلك نجده كما بيّن البدراوي [٣٥]؛ ينصّ علي أنّ حدّ الإعراب هو أن تختلف الكلمة بحسب ما دخل من عوامل نحو: جاءني زيد. ورأيت زيداً. ومررت بزيدٍ.

فالعامل والمعمول يساويان الترتيب الخاص للكلمات، الذي يأتي نتيجة له الإعراب الذي قيل عنه أنّه العمل؛ أي تغيير أخر الكلمات الداخلة في التركيب تبعاً لنوع العامل والمعمول، ونتيجة لمضافة الكلمات بعضها إلى بعض، فالكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدّلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النّحو فيه.

ويوجز البدراوي زهران[٣٦]القول عن أسس نظريّة النّظم عند الجرجاني في الآتي:

١- الأساس الأول: معاني النّحو ودلالة هذا المصطلح عنده، ويعدّ من أهمّ أسس منهجه وأخطرها وأغمضها على أذهان معاصريه ومن تلاهم والمحدثين على سواء.

٢- الأساس الثاني: بيان أنّ النّحو يتكوّن من أشكال لتحديد المعاني الخاصّة بالبنية.

٣- الأساس الثالث: هو إمكانيات التأليف بطرق التعليق، ومكوّنات الجملة والعبارة وطرق ربطها. ويأتي الإعراب نتيجة تابعة لها.

٤- الأساس الرابع: هو اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض، أي ملاحظته ما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات، والذي يتمّ بمراعاة جوانب ثلاثة وهي وفقاً للمفهوم الحديث:

- الاختيار: هو الذي يتمّ عند التعرّف على العناصر المختلفة، التي يمكن أن يؤلّف بينها لتكوين الصورة اللفظيّة، واختيار عناصر البنية ذات الوظيفة التنظيميّة سواء أكان نقدا أم استفهاما أم رجاء أم مدحا أم ذمّا أم نداء ...الخ.
- الموقعيّة: مرتبطة بالاختيار ويقصد بها ترتيب الكلمات المختارة، وتحديد موقعها في الجمل والتركيب.
- المطابقة: تساوي الارتباط الداخلي بين الصيغ وفقا لقوانين المطابقة أو عدمها، سواء من حيث النوع أو التعدد أو الشخص أو التعريف أو التنكير.

---

٣٥) انظر الجرجاني عالم اللغة المرجع السابق ــ ص ١٥١ ـ ١٥٦.

٣٦) ـ نفسه -ص١٧٥ـ ١٧٦.

وعند عبد القاهر أنّ الأساس الأخير هو اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض، والذي تنتج عنه التراكيب المختلفة التي تتفاوت فيما بينهما، ويعلو بعضها بعضا حتى تصل إلى حدّ الإعجاز.

فالجرجاني لم ينكر حقيقة الإعراب ولم يره أسطورة، ولا قصة مخترعة، ولكنه هدف أن يقول للنّحاة: إنّ جانب الإعراب جانب واحد من جوانب النّحو، وليس هو بأهمها، وكانت هذه بمثابة ثورة في وجه النّحاة التقليديين الذين أفرطوا في البحث في أواخر الكلمات وفي وضع تقديرات وتأويلات وافتراضات وتخريجات، وعلل ثوان وثوالث، مما انتهي بالنّحو إلى وضع مكّن أعداءه من التهجّم عليه.[٣٧]

المبحث الثاني: نظريّة العامل بين الرفض والقبول:

وأبو مضاء القرطبي من علماء الأندلس من أوائل القائلين بإلغاء نظريّة العامل في النّحو، وهو صاحب نهج دعا فيه إلى تخليص النّحو مما يثقله فيما يستغنى عنه النّحوي وهو ما أورده في صدر كتابه (الردّ على النّحاة)[٣٨] يقول في هذا :(إني رأيت النّحويين ـ رحمهم الله ـ قد وضعوا صناعة النّحو لحفظ كلام العرب في اللحن وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أمّوا وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلّا أنّهم التزموا ما لا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوا منها فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الاقناع حججها).

فهو يرى أنّ النّحاة بلغوا الغاية في النّحو لكنهم التزموا مالا يلزم فتجاوزوا في العلل والتعليل في النّحو بما يدعو لإصلاحه، فكانت دعوته إلى إسقاط نظريّة العامل وإسقاط العلل الثواني والثوالث، وقد شاركه في ذلك ابن حزم الظاهري وابن سنان الخفاجي. وابن مضاء على نقده لنظريّة العامل إلّا أنّه يؤكّد على أنّ النّحاة قد أجمعوا على القول بالعامل ولم يشذّ واحد منهم عن ذلك لأنّهم إنّما عنوا به الارتباط بين أجزاء التركيب، ووظائف الكلمات فيه، وإن كان لم يأت لهم في كتابه ببديل عنها، فهو في باب الاشتغال*[٣٩] وفاء السببية، وواو المعيّة لم يستطع التعليل لها خارج إطار نظريّة العامل مما يبيّن فساد رأيه.

كما دعا إلى إسقاط عامل الجار والمجرور وتقدير الضمائر في الأسماء والأفعال [٤٠] وهو أساس عند النّحاة كما في الوصف العامل في قولك: زيد قائم، فهو يتضمّن ضمير هو الفاعل في (قائم) ،أمّا عن الفعل فعنده يدلّ على ثلاثة أشياء دلالة لفظيّة: الحدث، والزمان، والفاعل، فلا يحتاج إلى فاعل ظاهر بعده. إلى غير ذلك من القضايا التي خالف فيها النحاة فكان ردهم عليه بما بيّن فساد رأيه وإثبات حاجتنا إلى هذا العلم الشريف.

وقد شارك ابن مضاء في نظرته تلك بعض أهل العلم من المحدثين داعين إلى تجديد النّحو فهم يرون أنّ كثير من قضاياه مما لا يخدم غرضاً في بيان دقائق اللغة التعبيريّة في الأسلوب ، والتي هي بحقّ الهدف المراد لفهم أمور الدّين

---

(٣٧) المرجع السابق ـ ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

(٣٨) انظر الرّد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، دراسة وتحقيق د. محمد إبراهيم البنا- ط ١ – ١٩٧٩م – دار الاعتصام-ص٥.

(٣) الاشتغال: هو أن يتقدم اسم منصوب ويتأخر عنه فعله ليعمل في ضميره: (إن الكتاب قرأته ينفعك) . أي إن قرأت الكتاب قرأته نفعك. فهو مفعول به من فعل محذوف يفسّره الفعل الظاهر.

(٤٠) انظر د. محمد إبراهيم البنا- ص ٢٠-٢٩ .المرجع السابق.

والدنيا ، ومنها المباحث الفلسفيّة التي تعمّق فيها علماء العربية قديماً في مجال النّحو و توسعوا في مجال بحثهم ، ومزجوا قواعدهم النّحويّة بعناصر فلسفيّة ، واسترسلوا في البحث عن الأسباب ، وربطوا بها نتائج ، واستغلوا فكرة أنّ كل حدث لا بدّ له من محدث وكل أثر لابدّ له من مؤثّر ، فطبقوها علي الكلمات وضبطها في شتي أوضاعها وبحثوا عن شيء بعينه لينسبوا إليه إحداث هذه الظواهر الإعرابية ، وهذا الشئ هوما أسموه بالعامل ، فاثبتوا له الوجود ووضعوا له أحكاماً وقواعد.[٤٠]

وعن هذا يقول عبد الحميد حسن: ولقد اضطروا في سبيل مذهبهم، وطرد قواعدهم إلى التقدير وأكثروا منه، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدّهم التقدير بما أرادوا. ومن أمثلة ما يقدّرون:

أ- (زيدا رأيته) يقولون هو- رأيت زيداً رأيته.

ب - (وإن أحد من المشركين استجارك) سورة التوبة - أية (٦): إن استجارك أحد من المشركين استجارك.

والمقدّر في الكلام نوعان:

ما يكون قد فهم من الكلام. ودلّ عليه سياق القول فترى المحذوف جزءً من المعني كأنك نطقت به، وإنّما تخففت وآثرت الايجاز بتركه، وهذا أمر شائع في كل لغة، بل هو في العربية أكثر لميلها إلى الايجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم. ولكن التقدير الذي نعيبه هو نظير ما قدمنا لك من الأمثلة: كلمات تجتلب لتصحح الإعراب ولتكمل نظريّة العامل، ويسمي النحاة هذا النوع من التقدير الصناعي، وهوما يراد به تسوية صناعة الإعراب [٤٠]

ويرون أنّه عن الإعراب التقديري، والمحلي، ونظريّة العامل، والعلل وهذه المباحث الفلسفية تولّدت صعوبة تلقي علم النّحو على العصور التالية لعصر نشأته، مما حدا بالبعض بالثورة على هذا المنحى الفلسفي داعياً إلى إلغاء هذه النّظريات.

يذكر شوقي ضيف[٤٢] في عرضه لآراء ابن مضاء القرطبي أنّه قد دعا إلى إلغاء نظريّة العامل ما دامت تحول بيننا وبين الفهم الحقيقي لحركات الاعراب ودلالتها، حيث يبيّن ابن مضاء أنّ حركات الإعراب لا تأتي للدّلالة على عوامل محذوفه وإنّما تأتي للدّلالة على معان في نفس المتكلّم.

ونظريّة العامل تؤدي إلى تحريف الصيغ والعبارات، وتؤدي إلى تأويل لا تجيزه دلالات الكلم.

ويؤكد شوقي ضيف ما ذهب إليه ابن مضاء بقوله: والحقّ أنّ النّحو العربي يستغلق على الناس تارة بنظريّة العامل وما تجرّه من كثرة التأويل والتقدير، والحذف، والإضمار، وتارة بما يفترض النّحاة من علل وأقيسة لا دليل عليها إلّا النظر العقلي وهو نظر يعتبره ابن مضاء فضلاً في النّحو.

٤١) القواعد التحوية مادتها وطريقتها ـ ط الثانية ١٩٥٢ مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة. ص ٢٣٨.

٤٢) إحياء التحو - إبراهيم مصطفي ـ ـ الطبعة الثانية ـ ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢ـ دار الكتاب الاسلامي ـ القاهرة ـ ص ٣١ / ٣٥.

٤٣) الرّدّ على النحاة-تحقيق شوقي ضيف ـ دار المعارف ـ مصر ط الثالثة ـ لاتا ـ ص ٤٤.

وقد أفاد شوقي ضيف[٤٤] من آراء ابن مضاء ، حين عرض لهذه المباحث في الإعراب التقديري والمحلي في كتابة تجديد النّحو، معلّقاً علي ما أورده النّحاة من نحو إعرابهم: (زيد عندك) و(زيد في الدار) علي أنّ الظرف والجار والمجرور ليسا هما الخبر لزيد، وإنّما هما متعلّقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقرّ وهو الخبر، كذلك الشأن حينما يقعان نعتاً أو حالاً في مثل: (هذه هرة فوق السطح)، (هذه هرة في الحديقة) فكلمة (فوق السطح) وكذلك كلمة (في الحديقة) نعت لهرة، والنّحاة يعلّقونهما بمحذوف تقديره، مستقرة أو تستقرّ. وهو النعت، وكذلك مثل: (هذا زيد أمام الدار) و(هذا زيد علي الباب) فكلمتا (أمام الدار) و(على الباب) في موضع الحال من زيد والنّحاة يقدّرون أنّهما متعلّقان بمحذوف تقديره مستقرا أو يستقّر وهو الحال. والتعلق بمحذوف، لكل من الظرف أو الجار والمجرور إذا جاءا خبراً فهو يقتضي فعلاً يتعلّق به، أو وصفا ينوب مناب الفعل ويكون الخبر الحقيقي: (أخي في البيت، اخوك عندك) فإنّ الجار والمجرور والظرف في كلا المثلين متعلّقان بمحذوف، فإذا قدّرنا المحذوف وصفا (موجود في البيت أو عندك) كان الخبر شبه جملة، و إذا قدّرناه فعلا (يوجد في البيت أو عندك) كان الخبر جملة .

فشوقي ضيف يؤيّد رأي ابن مضاء في أنّه تكلّف، بل بعدٌ في التكلّف. وقد هاجم النّحاة فيه وقال: إنّ الظرف والجار والمجرور هما أنفسهما اللذان يقعان خبرا أو نعتاً أوحالاً. وهو مالا يصحّ تصوره في ظلّ نظرية العامل بالنظر إلى العمل والإعمال.

موقف علماء اللغة المحدثين من ذلك:

أمّا عن موقف علماء اللغة المحدثين اليوم من مثل هذه المباحث التي سيطر عليها التفكير المنطقي يقول حسن عون[٤٥]: إذا تتبعنا بداية البحث في السبب والعلّة وقفنا علي بعدها الحقيقي حتى نعلم موطن القدم اليوم فمثل هذه المباحث التي أحسبها من التّرف الذهني في عصرنا الحديث، فالبحث عن السبب أو العلّة ظاهرة طبيعية في مجتمع يبحث ويفكر، وهي في أول أمرها لا تحتاج إلى تنشئة ولا معاناة المتمرّس، وإنّما لجأ إليها المفكرون نتيجة الاهتمام بالحقائق في القرن الأول والثاني من الهجرة، وعرفت صور منها في مجالس العلماء وفي حلقات الدّراسة وفي المناقشات اللغويّة التي كانت تدور في المساجد أو المربد أو بيوت العلماء .

خلاصة:

وإجمالا لما ورد في هذا المبحث عن الإعراب ودوره في بناء الجملة منذ ابتدائية، وربطاً بما راه المحدثون في شأنّه: فإنّ النّحو قد بدأ بضبط أواخر الكلم بالنقط الذي توصّل إليه أبو الأسود الدؤلي منتصف القرن الأول للهجرة، ولكن الدّرس النّحوي أخذ يستقل تدريجياً واتسع موضوعه وغرضه، ووجد له دارسون مختصّون أرادوا أن تكون اللغة كلها ميدان هذا الدّرس الجديد، وطفقوا يدرسون النّحو لذاته لا لأنّه عمل من الاعمال القرآنية .ومضي هؤلاء الدارسون

٤٤) المرجع نفسه ـ ص ٢٤ ـ ٢٥ .

٤٥) حسن عون ـ تطوّر الدّرس النحوي ـ ص ٧١ ـ ٧٣.مرجع سابق

يستقرئون اللغة ويلاحظون الأساليب ويراقبون الكلام في الاستعمال وهدفهم هو الإبقاء علي اللغة بعيدة عن عوامل الانحراف، والحفاظ عليها صافية نقية من اللحن.[٤٦]

ثم كان العصر الحديث بكل ما فيه من جديد مبعث محاولات لإصلاح النّحو وإحيائه، كان خير هذه المحاولات ما قام به المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفي في إحياء النّحو وكان عمله هذا هو البادرة الأولي للعمل الجاد في إصلاح ما أفسدته القرون. كما ظهرت محاولات لتيسير النّحو في كتب مدرسية إلا أنّها لم تقدّم جديدا، فالتيسير إذن ليس اختصارا ولا حذفاً للشروح والتعليقات؛ ولكنه عرض جديد لموضوعات النّحو، ييسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثّلها ولن يكون التيسير وافياً بهذا فيما رأي ـ إلا بتحقيق هاتين الخطوتين:

- أن نخلّص الدّرس النّحوي مما علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل هو منهج الفلسفة والطابع المنطقي.

- أن نحدد موضوع الدرس اللغوي ونعيّن نقطة البدء به ليكون الدّراسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه.

والدرس النّحوي ـ كما ينبغي أن يكون-إنّما يعالج موضوعين مهمّين لا ينبغي أن يفرّط الدّارسون في واحد منهما، لأنّهما معاً يمثلان وحدة دراسيّة لا تجزئة فيها.

١ـ الموضوع الأول: الجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث طبيعتها ومن حيث أجزائها وما يطرأ على أجزائها في أثناء التّأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار.

٢ـ لموضوع الثاني: ما يعرض للجملة من معاني عامّة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض، كالتوكيد وأدواته، والنفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني التي نعبّر عنها بالأدوات، والتي يمليها على المتكلّمين الخطاب ومناسبات القول.

وكل ذلك في إطار الفهم لأهداف الدّرس النّحوي، في أنّ:

النّحو كعلم يُدرس أولاً لذاته، وثانياً لتقويم اللسان، وثالثاً لفهم النصّ اللغوي، ورابعاً للتوفيق بين أحكامه ونصوص اللغة التي يعالجها.[٤٧]

الفصل الثاني: عمل الفعل

أنواع الفعل:

يُقْسَمُ الفعلُ من حيثُ زمانه، إلى ماضٍ، ومضارِعٍ، وأَمْرٍ.

١. الماضي: ما دَلّ على معنى مُقْتَرِنٍ بالزّمَنِ الماضي، مثل: عادَ، وقالَ وساهَمَ، وعلامَتُهُ أن يَقْبَلَ تاءَ التأنيثِ الساكنةَ، مثل: عادَتْ وقالتْ وساهَمَتْ.

وكذلك أنْ يَقْبَلَ تاء الضميرِ مثل: حَضَرْتَ، وحَضَرْتِ وحضرتُما وحَضَرْتُم وحَضَرْتُنَّ وحضرتُ.

٤٦) انظر محمدي المخزومي ـ ص ١٣.مرجع سابق

٤٧) انظر حسن عون ـ تطوّر الدّرس النّحوي ـ ص ٨٢.مرجع سابق

٢. المضارعُ: وهو ما دلّ على معنىً مقترنٍ بزمانٍ يَدُلُّ على الحالِ "اللّحْظَةِ الحاليةِ " أو يدُلّ على الاستقبالِ – الزمنِ الآتي – مثل: يعودُ ويقومُ وينالُ، وعلامتُهُ أنْ يَقْبَلَ "السينَ " و"سَوْفَ " أو (لم) أو (لن). مثل: سأعودُ، سوف ينالُ، ولم أذهبْ – ولن أتحَدَّثَ.

٣. الأَمْرُ: وهو ما دَلّ على طَلَب حدوثِ الفعل من الفاعِل المخاطَبِ، بدون استعمالِ (لامِ) الأَمْرِ مثل: قُمْ واعملْ وتَذَكّرْ، وعلامَتُهُ أنْ يَدُلَّ على الطَلَبِ بصيغةِ الطَّلَبِ (الأمْرِ)، وأنْ يَقْبَلَ ياءَ المؤنثةِ المخاطبةِ، مثل: اعملي.

عمل الفعل:

إنّ أبنية الأفعال الأصول تنحصر في البناء الثلاثي وهو الغالب ويليه البناء الرباعي، وما جاء بخلاف ذلك فقد دخلته جروف الزيادة لتدلّ على معانٍ زائدة تتطلّبها المواقف الكلامية المرادة.

وقد عرف سيبويه الفعل بأنّه: (أمثلة أخذت من أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن ولم ينقطع).[٤٨]

وفي الأصول في النّحو[٤٩] نجد تعريفاً لا يبعد كثيراً عما ذكره سيبويه فقد جاء: "الفعل ما دلّ على معنى وزمان وذلك الزّمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل، وقلنا زمان لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدلّ على معنى فقط.

فالماضي كقولك: (صلى زيد)، والحاضر (يصلي) والمستقبل (سيصلي) على أن يكون ذلك فيما يستقبل.

ومما لا شك فيه أنّ الفعل ركنٌ مهم في بيان الجملة العربية، فهي اسمية كانت أم فعلية تشتمل على مسند ومسند إليه، لذا نجد أنّ الأقدمين قد اهتموا بالعفل من زاوية أنّه صاحب العمل وهو عامل قوي بل أقوى العوامل في أنّه يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، كما ينصب سائر ما أسموه بالفضلات كالمفاعيل والحال ونحو ذلك، وهو يعمل حيثما كان متقدماً أو متأخراً، ظاهراً أو مقدّراً[٥٠]

وعن أقسام الفعل فهم يقسّمونه بحسب الزّمان كما سبق وبحسب التعدي واللزوم، وبحسب التصّرف والجمود، وبحسب التمام والنقصان وهذا ما سيكون عليه تناولنا في هذا المبحث.

- **وعن عمل الفعل المتصرّف** جاء في نظم الفرائد[٥١]

يعمل الفعل في الظاهر كلاً ثمّ في المضمرات لا عن تواني
ثمّ يجري مضمّنا فاعليه وعلى غيرهم على استمكان
وإذا كان مضمراً أو مظهراً ثمّ في كل مصدر وزمان
وإذا كان أولا وأخيراً وإذا استثنى الورى لمعان

---

٤٨) الكتاب ج١ ص ١٢ ، مرجع سابق.

٤٩) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق عبدالحسين الفتلي ط ١ – ١٩٨٥م مؤسسة الرسالة – بيروت – ص ٣٨-٣٩

٥٠) انظر: الفعل وأبنيته د. إبراهيم السامرائي، لا طبعة لا تاريخ مؤسسة الرسالة = بيروت ص ١٥

٥١) انظر: نظم الفرائد وحصن الشرائد، للإمام مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات المهلبي، تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١ ١٩٨٦م – مكتبة الخانجي – القاهرة، مكتبة التراث في مكة، ص ١٢٥

وعلى عمدة وغير اعتماد ثمّ في الحال دائماً والمكان
وإلى ما لأجله فعُل الفعل ومصحوبه بغير امتنان
سببا كان أو يرى أجنبياً كل معموله على تبيان

فمن خلال هذه الأبيات بيّن عمل الفعل وأنّه يعمل في الظواهر والمضمرات، فعمله في الظاهر مثل: أكرمت زيداً، وفي المضمرات: أعطيته.

وقد بدأنا بالأفعال لأنّها الأصل في العمل، وهي تعمل الرفع والنصب في الأسماء. فأمّا الرفع فهي متساوية فيه، فكل فعل يرفع اسما واحدا بأنّه فاعله إذا أسند إليه مقدّما عليه نحو: خرج زيد، وذهب القوم، فإن لم يكن ظاهرا فمضمر نحو: اضرب، التقدير: أنت.

ولا يرفع الفعل الاسم الذي قبله، فلا يقال: القوم خرج، وإنما يقال: خرجوا ليرتفع القوم بالابتداء، ويكون الضمير فاعلا.

كما بيّن جريانه على فاعله من غير إبراز للضمير كما في: هند زيد تضربه، وزيد هند يضربها. خلافا لاسم الفاعل الذي يلزم معه إبراز الضمير فنقول: هند زيد ضاربته هي، وكذلك هند زيد ضاربها هي. لأنّه هنا جرى خبراً لزيد وفعلاً لهند.

وكما يعمل الفعل ظاهراً يعمل مضمراً في قولك: أهلاً وسهلاً، أي نزلت أهلاً وحللت سهلاً، وكقولك على دلالة الحال لمن حمل سوطاً فتقول: زيداً أو عمراً، أي اضرب وهكذا.

ويعمل في الأمر والنهي، فمن الأمر كقولك لرجل رأيته يضرب، تقول له: زيداً، أي أوقع عملك بزيدٍ، ومن النهي قولك في التحذير: الأسد الأسد، أي احذر الأسد، وإن شئت أظهرت. وفي غير الأمر والنهي كقولك: مكة وربّ الكعبة، أي يريد مكة والله، ومنه قوله تعالى (بل ملة إبراهيم حنيفاً) أي بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً، ومنه أيضا أن ترى الرجل أو تخُبر عنه قد أتى أمراً فتقول: أكل هذا بخلاً؟ أي أتفعل كل هذا بخلاً. وقد يكون الإضمار بعد حرف وذلك مثل: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر[٥٢].

والفعل عامل في غيره من الأسماء يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به وأكثر، استنادا على تقسيم الفعل المتعدي، فإن كان متعدياً لواحد نصب مفعولا به: حصد الفلاح السنابلَ، فالفعل حصد عامل في رفع الفاعل (الفلاح) وناصب لمفعول به (السنابل)[٥٣]

وما كان متعدياً لاثنين من الأفعال المتصرّفة مثل كسا وأعطى، فتقول: أعطيت الفقير درهما، وكسوت الصبي جبة، أو أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر كما في باب ظنّ وأخواتها-وسيأتي ذكره بعون الله-من الأفعال الناقصة، تقول:

٥٢) سيبويه ، الكتاب ج ١ ص ٢٥٨ ، مرجع سابق.
٥٣) انظر: المعتمد في الحروف والأدوات، عبدالقادر محمد مايو، ط ١ ، ١٩٩٨م – دار العلم العربي – ص ٢٠٩.

ظننت الأمر سهلاً، ورأيت الحقّ ظاهراً. أو أن يكون متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كما في باب أعلم وأرى كقولك: أريت الطالب الامتحان سهلا، وأعلمت زيداً بكراً قادماً.

والفعل يكون لازما وهو الذي لا يتعدّى إلى مفعول به ك: قام، وقعد، وانطلق.

جاء في كتاب الأفعال: الأفعال الثلاثية كلها ضربان ضرب لا يتعدّى مثل قام وقعد. فإذا أردت أن تعدّي ما لا يتعدّى عديته إلى الزّمان والمكان والأشخاص بحروف الصّفات وبنقله إلى الرباعي بزيادة همزة التعدية مثل: أقمته وأقعدته، وبتشديد العين مثل علّم [٤٩]

وعن معدّيات الفعل اللازم جاء في الأشباه و النظائر في النّحو[٥٠]أنّها سبعة أشياء :

١ – همزة أفعل مثل: ذهب زيد أذهبت زيدا.

٢ – ألف المفاعلة كجلس زيد، وجالسته.

٣ – صوغه على (فعلت) بالفتح افعُل بالضم لإفادة الغلبة نحو: كرُمت زيدا، أي غلبته بالكرم.

٤ – صوغه على استفعل مثل استخرجت المال.

٥ – تضعيف العين مثل فرّحت زيدا

٦ -التضمين: كما في قوله تعالى: (ولا تعزموا عقدة النكاح) سورة البقرة آية ٢٣٥، فالفعل عزم لازم ولما ضمّن معنى النيّة صار متعديا.

٧ – حذف الجاري توسعاً كقول الشاعر:

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذاً حرام [٥٦]

ويسمى النصب بنزع الخافض. جاء في جامع الدروس العربية[٥٧]وهو سماعي بحذف حرف الجرّ فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيهاً له بالمفعول به، ومنه قوله تعالى:(واختار موسى قومَه سبعين رجلاً)[٥٨]

وزاد الكوفيون ثامنا وهو تحويل حركة العين نحو: شتِرت عينه بالكسر، وشتَرها الله بالفتح.

بناء المبني للمجهول:

الأصل في الفعل مجرّداً ومزيداً ما كان بناءه للمعلوم وهنا نلحق به بعض الأبنية كبنائه للمجهول وبعض الأنماط الأسلوبية كأفعال المدح والذم نعم وبئس، وفعل التعجب –على الخلاف في أسميتها وفعليتها[٥٩]، كأفعال جامدة غير متصرّفة ومثلها في ذلك عسى، ثمّ الأفعال الناقصة. وتفصيل ذلك على ما يلي:

---

٤٩) كتاب الأفعال ج ١- أبو القاسم علي ابن جعفر السعدي طبعة أولى ١٣٦٠ هـ – دار المعارف العثمانية ص ١٨.

٥٠) الأشباه والنظائر في النحو ج ٢- السيوطي راجعه و قدم له د. فائز ترحين – طبعة أولى ١٩٨٤ – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ص ٩ .

٥٦) الشاهد: البيت لجرير بن عطية الخطفي ،وجاء في ديوانه: أتمضون الديار ولا تحيا-ديوان جرير لاط لا تا-دار صادر بيوت-ص٤١٦

(٥٧) الغلاييني-ص٥٧٦-مرجع سابق

(٥٨) سورة الأعراف-أية ١٥٥

٥٩) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ج١-لابن الأنباري- محمد محي الدين عبد الحميد-لاط لاتا –دار إحياء التراث العربي ص ٩٧ وما بعدها.

بالنسبة للمبني للمجهول وجاءت تسميته في كتب القدماء (فعل ما لا يسم فاعله) جاء عنه في الأشباه والنظائر في النّحو[٦٠]: هو ما استغني عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة فعل إلى فعُل، نحو: ضُرب زيدٌ، فإنّ زيد هو المضروب ولكنه في الجملة متحدث عنه كما نقول قام زيد. ونلاحظ هنا أنّ التغيير في البنية للفعل عمل يختصّ به علم الصّرف، فعند بناء الفعل للمجهول إن كان ماضياً ضُمّ أوله وكسر ما قبل آخره، وإن كان مضارعاً فضمّ أوله وفتح ما قبل آخره، ومعتلّ العين ينقلب فيه ألفاً، أمّا ما يتبع ذلك من العمل فهو الجانب النّحوي وسنلاحظ أنّ المفعول به في الفعل المبني للمعلوم يصير نائباً للفاعل في المبني للمجهول كما مرّ في الجملة السابقة فيأخذ أحكام الفاعل الإعرابية.

أما بالنسبة للأفعال الجامدة: فمنها أفعل التفضيل وهو وصف على وزن أفعل يصاغ للدلالة على التفضيل نحو: زيد أفضل من خالد. ويصاغ من: الثلاثي. المتصرّف. القابل للمفاضلة. مع مراعاة كونه تاماً غير منفي. ولا يأتي الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء مع كونه مبنياً للمعلوم، وما نقص فيه شرط من هذه الشروط كان التفضيل منه بإضافة فعل مساعد نحو: ما أشد حمرته. وله صيغة واحدة غير متصرّفة وهي (أفعل) أّما عن عمله: فهو يرفع المضمر كما سبق.

ويرفع الظاهر إذا صحّ وقوع فعل بمعناه موقعه، وذلك بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبيا مفضلاً على نفسه كما في مسألة الكحل: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد. فالكحل مرفوع بأحسن لتوافر الشروط السابقة[٦١] ومنه قوله صلّى الله عليه وسلّم:(ما من أيام أحبّ إلى الله فيها العمل من عشر ذي الحجة).

ومن الأفعال الجامدة: فعل التعجب لمن قال بفعليته وهم أهل البصرة ووافقهم الكسائي إمام مدرسة الكوفة خلافاً لجهوره، على أنّه فعل ماضي بدليل دخول نون التوكيد عليه وهو ما وضع لإنشاء التعجب وله صيغتان (ما أفعله، وأفعل به) وهما غير متصرفتين ولا يتصرّف فيهما بتقديم أو تأخير أو فصل. وتتمّ صياغته بشروط يشارك فيها فعل التفضيل سبق ذكرها.[٦٢]

ومن الأفعال الجامدة كذلك: أفعال المدح والذّم (نعم وبئس وما ألحق لهما)، فعملها في الفاعل الذي بعدها الرفع، ويأتي فاعلها: معرّفا بالألف واللام نحو: (نعم العبد إنّه أواب) سورة ص ٤٤، أو مضافاً إلى المعرّف بهما: نعم صاحب القوم زيد، أو مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة: نعم رجلاً زيد، أو مقترنة بما نحو: (فنعما هي) سورة البقرة الآية ٢٧١، ثمّ يأتي بعدهما المخصوص بالمدح والذّم وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف، نحو: نعم الرجل زيدٌ، وقوله تعالى: و(بئس مثل القوم الذين كذبوا) الجمعة آية ٥.

---

٦٠) السيوطي، ص ٩٤، مرجع سابق.

٦١) انظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ج٢-تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد-ط أولى١٩٨٥-دالر الفكر بيروت صفحة ١٨٤-١٨٨

٦٢) ينظر ذلك في: الكافية في النحو-لابن الحاجب ص ٢١١، مرجع سابق

وإن عنيت بهما المؤنث قلت نعمت وبئست، كما في باب الأفعال فتقول نعمت المرآة هند، وبئست المرآة هي. ومثلهما في ذلك حبذا في المدح وساء في الذّم.

ويذكر هنا أيضا من الصيغ الجامدة العاملة صيغ الاستثناء: (عدا، وخلا، وحاشا)، على أنّها أفعال ماضية ضمنت معنى إلّا الاستثنائية فاستثني بها عند من جعلها أفعالاً فنصب ما بعدها فتقول: خرج القوم خلا زيداً، ومن جعلها حرفا جرّ ما بعدها أمّا إن جئت بها بعد (ما) نصبت لا غير، نحو: خرجوا ما خلا زيداً. وتقدير الفاعل في هذه الأفعال ضمير مستتر وجوباً ومثل ذلك في حاشا، وخلا، فهي صياغات فعليّة تفيد الاستثناء، والمستثنى مفعول به. أما فاعلها فضمير مستتر يعود على المستثنى منه.

الأفعال الناقصة:

والأفعال الناقصة هي التي لا تكتفي بمرفوعها وتحتاج إلى منصوب يكمّلها وهي: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظنّ وأخواتها، ومن حيث عملها:

فكان وأخواتها، وكاد وأخواتها ترفع المبتدأ اسم لها، وتنصب الخبر خبراً لها، غير أنّ كاد وأخواتها تختلف عن كان وأخواتها بأنّ خبرها لا يكون إلا جملة مضارع، نقول: كان الجو صحواً، وكاد الجو أن يصحو، أما ظنّ وأخواتها فهي ترفع فاعلاً وتنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها كقولك: ظننت الجوَ صحواً.

وتنقسم أفعالها إلى قسمين أفعال قلوب: ومنها: ما دلّ منها على اليقين رأى، علم، وجد.. الخ وما دلّ على الرّجحان: خال، ظنّ وحسب ...الخ .

والثاني منها: أفعال التحويل: صيّر، جعل ووهب.. الخ.

ومن خصائص هذه الأفعال (الإلغاء، والتعليق) وهما مما له تعلّق بنظريّة العامل في النّحو وهما يدخلان الأفعال المتصرّفة عدا (هب وتعلّم) التي بمعنى اعلم، فماذا يراد بهذين المدلولين؟

عُرّف الإلغاء بأنّه: ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع نحو: زيد ظننت قام، فهنا جاءت ظنّ متوسطة فلم تعمل، وحكم ذلك الجواز حيث إنّه لا يوجد مانع أو سبب لإلغاء عملها، لكن الأصل في هذه الأفعال أن تعمل متى تقدّمت فإن توسطت أو جاءت آخرا لا تعمل جوازا.

أما التعليق: فهو ترك العمل لفظا دون معنى لمانع نحو: ظننت لزيد قائم. ولكنك تقول: لزيد قائم وعمرا منطلقا. فالفعل وإن عُلّق عن العمل فإنّ عمله باقٍ بدليل العطف، فهو معمول بالتبعية: وهوما يؤثّر فيه العامل بواسطة متبوعه، كالنعت، والعطف والتوكيد، والبدل، والعامل فيها هو العامل في متبوعها الذي يتقدمها.[٦٣]ولكن حال المانع دون ظهور العمل في المعطوف عليه بدخول أحد أسباب المنع عليه والتي هي:

- لام الابتداء كما سبق.

٦٣) جامع الدروس العربية ج٣- الغلاييني ٦٣٦-٦٣٧-مرجع سابق

وقوع ما النافية أو إن النافية أو لا النافية بعد الفعل، مثل: ظننت ما زيد قائم، علمت إن زيد قائم، وظننت لا زيد قائم.

- لام القسم علمت ليقومن زيد
- الاستفهام بثلاث صور: أ/ أحد المفعولين اسم استفهام نحو: علمت أيهم أبوك.

ب/أو مضافاً لاسم استفهام: علمت غلام أيهم أبوك.

ج/ أن تدخل عليه أداة استفهام: علمت أزيد عندك أم عمرو، وعلمت هل زيد عندك أم عمرو.

فهذه الأفعال الخاصّة غير المتصرّفة جاءت لتكون معبّرة أو مؤدية لغرض أو معنى وهي من الأبنية الفعليّة وإن ابتعدت عن قبول علامات الأفعال من تصرّف وغيره. غير أنّها تحقّق أسلوبا نحويّاً متميّزاً في أداء الأغراض التي تتطلّبها المواقف المعنيّة.[٦٤]

الفصل الثالث: إعمال المشتقّات

العوامل هي الفعل وشبه الفعل: الأَسماءُ المشتقّة التي تعمل عمل الفعل هي:

اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وهي تعمل فيما يليها عمل الفعل لذا كانت شبيهة به.

والاشتقاق: أَخذ كلمة من أُخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ مثل (حَسن) من (حسُن).

وأَصل المشتقات جميعاً المصدر: وهو اللفظ الدال على الحدث مجرداً عن الزمان متضمناً أحرف فعله لفظاً مثل: علم علما، أو تقديراً: قاتل قيتالاً، أو معوّضاً مما حذف بغيره مثل: وعد عدة

وعن المشتقات جاء في الأصول في النّحو[٦٥] أنّها تنقسم إلى أربعة أقسام: اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر الذي صدرت عنه الأفعال واشتقت، وأسماء سموا الأفعال بها.

اسم الفاعل: وهو ما اشُتقّ من مصدر المبنيّ للمعلوم لمن وقع منه الفعل أو تعلّق به.

وعن صياغته وهو الجانب الصّرفي: فهو يأتي من الثلاثي المجرّد على (فاعل) كضرب ضارب، وذهب ذاهب، ومن غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل: أكرم مُكرِم، انطلق مُنطلِق.

أما اسم المفعول فهو ما دل على ما أو من وقع عليه الفعل حدثاً كان أو صفة، مثل: محفور ومنصور عاقلاً كان المفعول أو غير عاقل فهو يأتي من الثلاثي على زنة (مفعول) ومن غير الثلاثي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر مثل: أكرم مُكرَم، مُنطلَق به.

---

٦٤) النحو الأساسي –أحمد مختار عمر و آخرون – ط أولى-١٩٨٠-دار السلاسل للطبعة والنشر ص ٣٠٩ .

٦٥) ابن السراج ص ١٢٢، مرجع سابق

أما عن عملهما فأصل العمل للفعل ثمّ لما قويت مشابهة هذه الأسماء له أخذت حكمه في العمل ولكن بشروط، فشرط عملهما: أن يقترنا بأل ، فإن اقترنا عملا ماضياً، حالاً، مستقبلاً ،دون شروط أخرى. وإن لم يقترنا فعملهما بشروط:

١- أن يكونا بمعنى الحال والاستقبال فلا يعملان ماضيين خلافاً للفعل.

٢- الاعتماد على شيء قبلهما: كأن يكون قبلهما خبر، سواء أكان خبراً لمبتدأ: زيد قائم أبوه، أم لإنّ وأخواتها: إنّ زيدًا قائم أبوه، أم لكان وأخواتها: كان زيدٌ قائماً أبوه. أم مفعولاً ثانياً لظنّ: ظننت زيداً قائماً أبوه، أم مفعولا ثانيا لأعلم وأخواته: أعلمت زيداً عمراً قائمٌ أبوه. كما يكون صفة لموصوف: مررت برجل قائم أبوه، ويكون حالاً لذي حال: هذا زيد قائم أبوه.

أو أن يكون معتمداً على نفي قبله: ما ضارب صاحبك زيداً، أو بعد استفهام: أقائم أخواك؟ فهو بشرط الاعتماد يخالف الفعل الذي يعمل معتمداً على غيره، وغير معتمد. كما أنّه يخالف الفعل في أنّه إذا جرى خبراً على غير من هو له لا بدّ من إبراز الضمير معه تقول: زيد هند ضاربها هو، لأنّ اسم الفاعل خبر عن هند، وفعل لزيد، ولا يلزم ذلك في الفعل فتقول: زيد هند يضربها[٦٦] غير أنّه يشاركه في أنّه لا يثنى ولا يجمع ولو رفع مثنى أو مجموعاً.

ويستعمل بناء اسم الفاعل للتكثير أو المبالغة بصيغ معروفة تسمى صيغ المبالغة وهي تعمل عمله وهي: فعّال كقتّال، فعول كضروب، مفعال كمضراب، فعيل كرحيم، فعِل كحذر.[٦٧]

- **وعمل اسم المفعول** مثل: الحقّ منصور، وزيد مُعطَى درهما. وهوكما في بناء المبني للمجهول فيعمل الرفع في المتعدي لواحد. والرفع والنصب في المتعدي لاثنين.
- **عمل الصفة المشبهة:**

هي وصف اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت وهو ما خالفت فيه اسم الفاعل رغم أنّها تعمل على حدّه فلابدّ من اعتمادها على ما قبلها وتخالفه في أمرين:

١- أنّه لا يجوز تقديم معمولها عليها. فلا تقول: زيد الوجه حسن كما تقول **زيد عمراً ضارب.**

٢- لا تعمل إلّا في السببي ولا تعمل في الأجنبي فلا تقول: زيد حسن عمراً، أمّا اسم الفاعل فيعمل في الأجنبي: حسن ضارب عمراً.

عملها: تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد؛ لأنّها مشبهة به، ويستحسن إضافتها لما هو فاعل في المعنى، نحو: أنت حسن الخلق، طاهر القلب. ويجوز في معمولها أربعة أوجه:

الرفع على الفاعليّة: عليٌّ حسنٌ خلقُه.

النصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة: عليٌّ حسنٌ خلقَه.

---

٦٦) انظر: نظم الفرائد للمهايي ص ٣٢ و٣٣ مرجع سابق.

٦٧) المقتضب ج ٢ – أبو العباس بن يزيد المبرد – تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة – لا ط ١٣٩٠هـ دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني ص ١١٢- ١١٥

النصب على التمييز إن كان نكرة: عليٌّ حسنٌ خلقاً.

الجرّ بالإضافة: عليٌّ حسنُ الخلق.[٦٨]

عمل المصدر:

جاء في الكافية[٦٩]المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل، وهو من الثلاثي سماعي ومن غيره قياسي مثل: أخرج إخراجاً واستخرج استخراجاً ، ويعمل عمل فعله ماضياً وغيره إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً ولا يتقدّم معموله عليه ولا يضمر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل ويحوز إضافته إلى الفاعل وقد يضاف إلى مفعوله، فإن كان مفعولاً مطلقاً فالعمل للفعل. ويعمل المصدر في موضعين:

١- إن ناب مناب الفعل وذلك في الأمر والنهي: ضرباً زيداً، قولاً الحق، فنصب زيداً بالمصدر لأنّه ناب مناب الفعل: اضرب.

٢- أن يكون المصدر مقدّراً بأن والفعل وذلك إذا أُريد به المضي أو الاستقبال مثل: عجبت من ضربك زيد أمس أو غداً، والتقدير من أن ضربت زيداً، أو من أن تضرب زيداً.

أو كان مقدّراً بما والفعل وذلك إذا أُريد به الحال مثل: عجبت من ضربك زيداً الآن، والتقدير مما تضرب زيداً الآن. والمصدر في إعماله يحتاج إلى فاعل ومفعول خلافاً لغيره من الأسماء العاملة تقول عجبت من ضرب زيد بكراً. وهو يعمل مفرداً كقوله تعالى: (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة) سورة البلد الآية (١٤ و١٥)، ومضافاً كقوله تعالى: (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض) البقرة ٢٥١، كما يعمل معرفا بالألف واللام كقول الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل[٧٠]

ويعمل لازما فيرفع فاعلاً نحو: يعجبني اجتهاد سعيد.

ومتعدياً فيرفو وينصب نحو: ساءني عصيانك أباك.، وساءني مرورك بمواضع الشبهة.

ويجوز حذف فاعله دون أن يتحمل ضميره، مثل: سرني تكريم العاملين. خلافاً للفعل.[٧١]

عمل أسماء الأفعال:

اسم الفعل ويقصد به ما ناب مناب الفعل استعمالاً كصه، وشتان، وأوه، فإنّها تعمل عمل مسماها من الأفعال؛ فالأول اسم فعل أمر، والثاني اسم فعل ماض، والثالث اسم لفعل مضارع، وهي على ضربين:

أحدهما ما وضع منذ البدء مثل شتان وصه ووي، والثاني ما نقل من غيره وهو نوعان:

---

(٦٨) الغلاييني-ص٦٤٢/٦٤٣- مرجع سابق

٦٩) ابن الحاجب ص ١٧٨ -١٧٩ ، مرجع سابق.

٧٠) من شواهد سيبويه التي لم يعرف لها قائل، انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون ، ط ٢ ، ١٩٨٩م مطبعة الخانجي – القاهرة ص ١٢٧ وما بعدها.

(٧١) الغلاييني-ص٦٣٨-مرجع سابق

منقول من ظرف أو جار ومجرور، مثل: عليك بمعنى الزم، ودونك بمعنى خذه.

ومنقول من مصدر وهو نوعان أيضاً: من مصدر استعمل فعله مثل رويداً من أروده إروداً بمعنى أمهله إمهالاً ثمّ صُغّر مرّخما فأضيف، والثاني مصدر أهمل فعله يقال: بله زيد، كما يقال: ترك زيدٍ بالإضافة إلى المفعول، ثمّ قيل بله زيداً بنصب المفعول وبناء (بله) على أنّه اسم فعل، ومن استعمال أسماء الأفعال في القرآن قوله تعالى: (ويكأنّه لا يفلح الكافرون) القصص ٨٢ ، أي أعجب لعدم فلاح الكافرين، واسم الفعل ينوب عن الفعل ولا يقبل علامته، ويشاركه في الدّلالة واستعماله لازماً ومتعدياً.[٧٢]

وهو بحسب الصيغة أربعة أنواع: مرتجل (صه، مه، وي)، ومنقول: (دونك وعليك وبله)، وسماعي: وهو ما نطقت به العرب الفصحاء من أسماء الأفعال. وقياسي: أي على قياس ما نطقت به العرب وله صورة واحدة ما كان على وزن فعال (من كل فعل ثلاثي تام متصرّف) مثل نزالِ، ذهابِ. وأسماء الأفعال لا تضاف كالفعل ولا يأتي معها ضمير بارز وتستعمل بألفاظها للمفرد، والمثنى، والجمع بنوعيه، فإن نوّنت كانت نكرة، وإن لم تنوّن كانت معرفة[٧٣].

خاتمة البحث:

كانت الحاجة إلى صيانة القرآن من التصحيف، والتحريف واللحن مبعث الأعمال القرآنية التي كانت موضع اهتمام المسلمين منذ أن اتصل العرب بغيرهم في المصرين الإسلاميين الكبيرين البصرة والكوفة وكانت الأعمال القرآنية متعددة الجوانب، متنوعة الأهداف لكنها مجتمعة كان لها غرض واحد هو حماية كتاب الله مما يتعرّض له من أخطار اللحن.

فكان علم النّحو العربي الذي بحث في تأليف الجملة، فقدم لنا مختلف القواعد والضوابط التي تحدد أساليب الجمل في اللغة العربية وتضع بين أيدينا الأصول العامة لتكوين الجملة، وكذلك معرفة الآثار والظواهر التي تكتسبها الكلمة من موقعها في الجملة، ووظيفتها فيه سواء أكانت معاني نحويّة؛ كالابتداء والفاعلية أو المفعوليّة. أو أحكاماً نحويّة كالتقديم والتأخير والذكر والحذف والإعراب والبناء وما إليها.

ولو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها وبينت لك مفرداتها كلمة كلمة، ما كان ذلك كافياً في فهمك معني الجملة واحاطتك بمدلولها حتي تعرف نظام اللغة في تأليف كلماتها وبناء جملها وذلك هو نحوها.[٧٤]

أمّا عن الإعراب وأهميته فإنّه مما سبق نتبيّن أنّ التخلّي عن الإعراب في لغة تعتمد علي حركاته في التعبير عن المعاني اللغويّة كاللغة العربية، هدم لها وإماتة لمرانتها، وأنّ في ترك حركات الإعراب إلباساً لكثير من الجمل

---

٧٢) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، عبد المتعال الصعيدي، لا ط لا تا المكتبة العصرية لبنان ص ٨١-٨٧

٧٣) انظر: النحو المصفى، د. محمد عيد، لا ط ١٩٩٤ مكتبة الشباب ص ٦٤- - ٦٤٦ /وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة-د.محمد عبدالله جبر-لاط.١٩٨٠-دار المعارف القاهرة ص١١.

٧٤) إبراهيم مصطفي -إحياء النحو- ص٢. مرجع سابق

والتعبيرات لباس الإبهام والغموض، فكثير من الجمل تضيع معانيها بضياع الإعراب فيها، ومن ذا الذي يستطيع أن يقرأ من غير الإعراب ويفهم مثل قوله تعالي: (**إنّما يخشي اللهَ من عباده العلماءُ**)[٧٥] و(أحسن زيدا)؟

وبالنظر للعوامل وتأثيرها فالأصل فيها للفعل وما شابهه من الأسماء بشروطها على ما بيناه ، والعوامل لا تتزاحم على معمول واحد، كما لا يجتمع مؤثران على أثر واحد.

التوصيات:

- أنّ الإعراب في اللغة العربية يعدّ زيادة وإضافة للذخيرة اللغويّة، فلابدّ من اعتماد ما يؤدي إلى فهم المعاني ويخدم أغراض المتكلّمين، وإلغاء ما شابه من دراسات الأقدمين التي خالطها المنطق.
- لابدّ من تكامل علوم اللغة في دراسة التراكيب بحيث تشمل جميع المستويات اللغويّة وفق المناهج اللغويّة الحديثة في دراسة اللغات. لأنّ النظر إلى التراكيب من خلال علم النّحو فقط لا يخدم غرض المتكلّم.
- وعلى المستوى النّحوي: معرفة الإعراب وأحكامه من الصعوبات التي تواجه المتعلّم بالنظر لتغيّر المواقع الإعرابية حسب العبارة وتأليفها، وما يمكن أن يحدث من تقديم وتأخير فينبغي تذليلها.
- التركيز في تدريس التراكيب على البدء بالبنية العميقة، ثمّ تتوسع دائرة التركيب حتى تصل إلى البنية السطحية -خاصّة في مجال المبتدئين-لفهم نظريّة العامل، ووظائف الكلمات في الجمل؛ وذلك بالاستفادة من النّظريات الحديثة في دراسة اللغات.
- هناك جوانب تتعلّق بفهم التراكيب لم تنل حظّها من العناية في الّدراسات النّحويّة القديمة كالنّبر والتنّغيم مع ما لها من أهمية بينها علماء اللغة المحدثون فينبغي استصحابها في الدّرس النحوي لبيان معاني الجمل حسب نوعها إخبارية، أو استفهامية أو غيرها.
- إزالة الجمود عن لغة النّحو والتأليف فيه بإدخال الوسائل الحديثة كالخرائط الذهنيّة، والوسائل الحديثة المواكبة لعصر المعرفة.

والحمد لله ربّ العالمين

٧٥) سورة فاطر أية رقم (٢٨) .

المصادر، والمراجع: (حسب ورودها في البحث)

العقد الفريد ج٢ لأحمد بن عبدربه الأندلسي-تحقيق دكتور محمد قميحة—ط ١-١٩٨٣دار الكتب العلمية-لبنان

ابن منظور ـ لسان العرب- مادة (نحا). لاطا .لاتا ـــــ دار صادر ـــــ بيروت

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها- حققّه وقدّم له مصطفي الشويمي ـ مؤسسة بدران ـ بيروت ـ لاطا ١٣٨٣هـ

دراسات في فقه اللغة ـ محمد الأنطاكي- دار الشرق العربي ـ بيروت ـ ط الرابعة ـ لاتا ـ

نحو وعي لغويي- د.مازن مبارك ط الثانية ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ، لبنان.

الإعراب في القرآن ـ سميح عاطف الزين -دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ـ ط الأولى ـ ١٤٠٥ه ـ ١٩٨٥م ـ

شرح شافية ابن الحاجب-رضي الدين محمد ابن الحسن الإستراباذي - مع شرح شواهده – محمد نور الحسن- محمد الزفزاف -محمد محي الدين عبدالحميد لا ط ١٩٨٢ ـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان

المغني في تصريف الأفعال-محمد عبدالخالق عضيمة- ـ دار الحديث –مصر-لا طبعة لا تاريخ-

الممتع في التصريف ج ١ – ابن عصفور – تحقيق د. فخر الدين قباوة – طبعة ١ ١٩٨١-لبنان- -دار المعرفة

ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية د. سليمان ياقوت، ط ١٩٨٥م. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.

الكتاب ج١- سيبويه- تحقيق وشرح عبد السلام هارون-ط٣-١٩٨٨

جامع الدروس العربية-اج٣-الشيخ مصطفى الغلاييني-دار الحديث- القاهرة-لا طبعة- ١٤٢٦ /٢٠٠٥-

المسائل العسكرية ـ تحقيق ودراسة محمد الشاطر أحمد- مطبعة المدني ـ المؤسسة السعودية بمصر -ط ١ ١٩٨٢م.

الخصائص ج١ــ تحقيق محمد علي النجار ـــ دار الهدي للطباعة والنشر ـــ بيروت لبنان ـــ لاطا. لاتا-

الكافية في النّحو-ابن الحاجب شرح الاستراباذي ـ دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ لاطا ـ ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ابن هشام الأنصاري ـ ـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـــ المكتبة العصرية للطباعة والنشر ـ صيدا بيروت ـ لاطا ١٤١١هـ -١٩٩١م ـ ج٢-

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع -جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت لبنان ـ عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني ـ ج١- .لاطا. لاتا-

الأشباه والنظائر في النّحو- السيوطي ـ طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان ـ ط الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م ـ ج٢-

في النّحو العربي: نقد وتوجيه ـ مهدي المخزومي منشورات المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ط الأولى ١٩٦٤م.

حسن عون ـ تطوّر الدّرس النّحوي ـ معهد البحوث والدّراسات الإسلاميّة ـ قسم البحوث والدّراسات الأدبية واللغوية ١٩٧٠م

العوامل المائة العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربية- عبد القاهر الجرجاني-شرح خالد الأزهري- تحقيق وتعليق البدراوي زهران ـ ط الثانية ١٩٨٨-دار المعارف.

دلائل الأعجاز –عبد القاهر الجرجاني-تحقيق: محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي –مطبعة المنيرة –المكتبة الشاملة-

عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني ـ المفتن في العربية ونحوها ـ البدراوي زهران- دار المعارف بمصر ـ ط الرابعة ١٩٨٧م.

الرّد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، دراسة وتحقيق د. محمد إبراهيم البنا- ط ١ – ١٩٧٩م – دار الاعتصام.

القواعد النّحوية مادتها وطريقتها ــ ط الثانية ١٩٥٢ مكتبة الانجلو المصرية ـ القاهرة.

إحياء النّحو - إبراهيم مصطفي ـ ـ الطبعة الثانية ـــ ١٤١٣ه ـ ١٩٩٢ـ دار الكتاب الاسلامي ـــ القاهرة

الرّدّ على النحاة-تحقيق شوقي ضيف ـــ دار المعارف ـ مصر ط الثالثة ـ لاتا ـ

الأصول في النّحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النّحوي البغدادي، تحقيق عبدالحسين الفتلي ط ١ – ١٩٨٥م مؤسسة الرسالة – بيروت

الفعل وأبنيته د. إبراهيم السامرائي، لا طبعة لا تاريخ مؤسسة الرسالة = بيروت

نظم الفرائد وحصن الشرائد، للإمام مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات المهلبي، تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١ ١٩٨٦م – مكتبة الخانجي – القاهرة، مكتبة التراث في مكة،

المعتمد في الحروف والأدوات، عبدالقادر محمد مايو، ط ١، ١٩٩٨م – دار العلم العربي.

كتاب الأفعال ج ١- أبو القاسم علي ابن جعفر السعدي طبعة أولى ١٣٦٠ ه – دار المعارف العثمانية

الأشباه والنظائر في النّحو ج ٢- السيوطي راجعه وقدم له د. فائز ترحين – طبعة أولى ١٩٨٤ – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان

الشاهد: البيت لجرير بن عطية الخطفي، وجاء في ديوانه: أتمضون الديار ولا تحيا-ديوان جرير لاط لا تا-دار صادر بيروت.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ج١-لابن الأنباري- محمد محي الدين عبد الحميد-لاطا لاتا –دار إحياء التراث العربي ص ٩٧ وما بعدها.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٢-تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد-ط أولى١٩٨٥-دالر الفكر بيروت

النّحو الأساسي –أحمد مختار عمر وآخرون – ط أولى-١٩٨٠-دار السلاسل للطبعة والنشر

المقتضب ج ٢ – أبو العباس بن يزيد المبرد – تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة – لا ط ١٣٩٠هـ دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون ، ط ٢ ، ١٩٨٩م مطبعة الخانجي – القاهرة.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، عبد المتعال الصعيدي، لا ط لا تا المكتبة العصرية لبنان

النّحو المصفى، د. محمد عيد، لا ط ١٩٩٤ مكتبة الشباب ص ٦٤- ـ ٦٤٦ /وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة- د.محمد عبدالله جبر-لاطا.١٩٨٠-دار المعارف القاهرة.